

الرِّسَالَة الحَرْفِيَّة

للمحقق الشريف الجرجاني

بسم الله الرحمن الرحيم

اعلم أنَّ نسبة البصيرة إلى مدرَكاتها كنسبة البصر إلى محسوساتها، وأنت إذا نظرت في المرآة وشاهدت صورة فيها فلك هناك حالتان:

الأولى: أن يكون متوجهاً إلى تلك الصورة مشاهداً إياها قصداً جاعلاً المرآة آلةً لملاحظتِها، ولا يخفى عليك أنَّ المرآة وإن كانت مبصَرةً في هذه الحالة لكنها ليست بحيث تقدر أن تحكم عليها وتلتفت إلى أحوالها.

والثانية: أن تتوجه إلى المرآة نفسها وتلاحظها قصداً فتكون صالحة للحكم عليها، وأمَّا الصورة فإنَّها حينئذٍ تكون مشاهَدة تبعاً غيرَ ملتفَتٍ إليها.

فظهر أنَّ في المبصَرات ما يكون تارةً مبصَراً بالذات، وتارة آلةً لإبصار الغير، فقس على هذه المعاني المدرَكة بالبصيرة - أعني القوى الباطنية - واستوضح ذلك من قولك: «قام زيد»، وقولك: «نَسَبتُ القيام إلى زيد»، فأنت في الحالتين مُدرِكٌ لنِسبَةِ القيام إليه لكنها في الحالة الأولى مدرَكةٌ مِنْ حيث إنَّها حالةٌ بين زيد والقيام وآلةٌ لتعرّفِ حالهما فكأنَّها مرآةٌ لمشاهدتهما، ولذلك لا يمكنك أن تحكم عليها أو بها.

وأما في الحالة الثانية فهي ملحوظةٌ بالذات ومدرَكةٌ بالقصد يمكنك إجراءُ الأحكام عليها أو بها، فهي على الأول معنى غير مستقلٍ بالمفهومية وعلى الثاني معنى مستقل بها.

وكما يحتاج إلى التعبير عن المعاني الملحوظة بالذات المستقلة بالمفهومية كذلك يحتاج إلى التعبير عن المعاني الملحوظة بالغير التي لا تستقل بالمفهومية، وإذا تمهد هذا فنقول:

الابتداء معنى هو حالةٌ لغيرِه ومتعلقٌ به، فإذا لاحظ العقلُ قصداً وبالذات كان معنى مستقلاً بنفسه ملحوظاً في ذاته صالحاً لأنْ يحكم عليه وبه، ويلزم إدراكُ متعلَّقِه تبعاً وبالعرضِ إجمالاً، وهو بهذا الاعتبار مدلول لفظ «الابتداء»، ولك بعد ملاحظته على هذا الوجه أن تقيده

بمتعلَّقٍ مخصوص فتقول: «ابتداء سيري البصرة» ولا يخرجه ذلك عن الاستقلال.

وإذا لاحظه العقل من حيث هو حالة بين السير والبصرة وجعله آلةً لمعرفة حالهما كان معنىً غيرَ مستقل بنفسه ولا يصلح أنْ يكون محكوماً به ولا محكوماً عليه، وهو بهذا الاعتبار مدلول لفظة «مِنْ»، وهذا معنى ما ذكره ابن الحاجب في الايضاح حيث قال: (الضميرُ في «ما دَلَّ على معنىً في نفسه» يرجعُ إلى معنىً، أي: ما دلَّ على معنى باعتباره في نفسه وبالنظر إليه في نفسه لا باعتبار أمر خارج عنه، كقولك: «الدار في نفسها حكمها كذا» أي لا باعتبار أمرٍ خارجٍ عنها، ولذلك قيل:

«الحرفُ ما دَلَّ على معنىً في غيره» أي: باعتبار متعلقه لا باعتباره في نفسه)[١] انتهى كلامه.

فقد اتضح أنّ ذكر متعلق الحرف إنما وجب ليتحصل معناه في الذهن؛ إذ لا يمكن ادراكه إلا بادراك متعلقه إذ هو آلة لملاحظته، لا لأن الواضع اشترط في دلالته على معناه الإفرادي ذكر متعلقه -ولو لم يشترط ذلك لأمكن فهمُ معناه بدون ذكرِه- ؛ فإنه لا يرجع إلى طائل ويلزم تحكمٌ بحتٌ كما قرره بعضُ المحققين في شرح المختصر[٢].

(١) (الإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب: ج١/ ص ٦٦)، تحقيق وتقديم: د. موسى بناي العليلي، بتغيير طفيف.

(٢) وهو القاضي عضد الدين الإيجي في (ص ٦٥٩/ ج١) في شرحه المذكور (تحقيق محمد حسن محمد حسن إسماعيل)، إذ قرَّر أولاً جوابَ ابن الحاجب بما أشار إليه المصنف ثمَّ قال:

(ولا يخفى ما في هذا الكلام من التَّمحل والتَّحكم، وإنْ كنتَ تريد حقيقة الحال في ذلك فاعلم أولاً مقدمةً: وهي أنَّ اللفظ قد يوضع وضعاً عاماً لأمور مخصوصة كسائر صيغ المشتقات...←

← ...والمبهمات، فإنَّ الواضع لمّا قال: (صيغة «فاعل» مِنْ كُلِّ مصدرٍ لِمَنْ قام به مدلوله، وصيغة «مفعول» منه لِمَنْ وقع عليه) علم منه حال نحو: «ضارب» و «مضروب» من غير تعرض لخصوصهما.

وكذلك إذا قال: («هذا» لكل مُشارٍ إليه مخصوص، و«أنا» لكُلِّ متكلمٍ، و«الذي» لكُلِّ معيَّنٍ بجملة). وليس وضع «هذا» كوضع «رجل»؛ فإنَّ الموضوع له فيه عام، وهذه وضعت باعتبار المعنى العام للخصوصيات التي تحته حتى إذا استعمل «رجل» في «زيد» بخصوصه كان مجازاً، وإذا أريد به العام المطابق له كان حقيقة بخلاف «هذا» و «أنا» و «الذي»، فإنَّه إذا أريد بها الخصوصيات كانت حقائق ولا يراد بها العموم أصلاً، فلا يقال «هذا» والمراد أحد مما يشار إليه، ولا «أنا» ويراد به متكلم ما.

وإذ قد تحقق ذلك فنقول: الحرف وضع باعتبار معنى عام - وهو نوع من النسبة - كالابتداء والانتهاء لكل ابتداءٍ وانتهاءٍ مُعَيَّن بخصوصه، والنسبةُ لا تتعين إلا بالمنسوب إليه، فالابتداء الذي للبصرة يتعين بالبصرة والانتهاء الذي للكوفة يتعين بالكوفة فما لم يذكر متعلقه لا يتحصل فرد من ذلك النوع هو مدلول الحرف لا في العقل ولا في الخارج، وإنَّما يتحصل بالمنسوب إليه فيتعقل بتعقله بخلاف ما وضع للنوع نفسه كالابتداء والانتهاء وبخلاف ما وضع لذات ما باعتبار نسبةٍ نحو: «ذو» و «فوق» و «على» و «عن» والكاف إذا أريد به علو وتجاوز وشبه مطلقاً فهو كالابتداء والانتهاء).هـ

وإذ قد عرفت معنى الاسم والحرف فاعلم: أنَّ الفعل كـ«ضرب» مثلاً يدلُّ على معنى مستقلٍّ بالمفهومية -وهو الحدث- وعلى معنى غير مستقل بالمفهومية -وهو آلة لملاحظة غيره- أعني النسبة الحكمية الخبرية في المثال المذكور، فإِنَّها ملحوظةٌ مِنْ حيث إنَّها حالةٌ بين طرفيها وآلةٌ في تَعَرُّف حالِها إلا أَنَّ أحدهما متعينٌ بدلالة اللَّفظ، والآخر **وإِنْ** كان متعيناً في نفسه بوجه وملحوظاً بذلك الوجه -وإلا لما أمكن إيقاع تلك النسبة- **لكنَّ** اللفظ لا يدل عليه فلا تتحصل هذه النسبة التي هي جزء مدلول الفعل إلا بملاحظة الفاعل، فلابدّ من ذكره كما هو حال متعلق الحرف.

فالفعل باعتبار اشتماله على معنى مستقلٍّ صار ممتازاً عن الحرف، و**لمّا** اعتبر فيه أيضاً نسبة تامة على أنَّ ذلك المعنى المستقل يكون منسوباً إلى غيره بتلك النسبة **وقع** محكوماً به باعتبار ذلك المعنى المستقل، وأمَّا

مجموعُ معناه فلا يصح أنْ يكون محكوماً عليه ولا محكوماً به، فارتفع عن رتبة الحرف ولم يبلغ مرتبة الاسم.

وبالجملة فالحرف لمّا كان موضوعاً لمعانٍ نسبيَّةٍ مخصوصة -هي الآلات لملاحظة معانٍ أُخر وتعرُّف أحوالها- وضعاً عاماً لم يمكن أنْ يقع محكوماً عليه ولا محكوماً به؛ إذ لابد في كلِّ واحدٍ منهما أنْ يكون ملحوظاً بالذات ليمكن اعتبار النسبة بينه وبين غيره واحتاج إلى ذكر المتعلق رعايةً لمحاذاة الألفاظ مع الصور الذهنية.

والاسم لمّا كان موضوعاً لمعانٍ ملحوظةٍ بالذات مستقلةٍ بالمفهومية ولم يعتبر معها نسبةً تامةً لا على أنَّها منسوبةٌ إلى غيرها ولا على أنَّها منسوبٌ إليها أمكن الحكمُ عليه وبه.

وأمّا الفعل **فلما** اعتبر فيه الحدث –وهو معنى مستقل بالمفهومية– وضُمَّ إليه انتسابه بغيره نسبة تامة –هي آلة لملاحظة طرفيها– **وجب** أنْ يكون مسنداً باعتبار الحدث؛ إذ قد اعتبر ذلك في مفهومه وضعاً وأنْ يُذكَر فاعلُه كي يتحصل تلك النسبة، فأمَّا مجموعُ معناه فلا يصحُّ الحكم عليه وبه وهو ظاهرٌ بالتأمل الصادق.

فإن قلت: لماذا جعل النسبة التامة مضمومةً إلى المنسوب وجعل المجموع مدلولَ لفظِ الفعلِ ولم تضم إلى المنسوب إليه كذلك مع أنَّها حالة بينهما ولا اختصاص لها بأحدهما؟

قلت: لعلّ السبب في ذلك أنَّ النسبة قائمةٌ بالمنسوب متعلقةٌ بالمنسوب إليه كالأبوة القائمة بالأب المتعلقة بالابن، ألا ترى أنَّك تقول: (انتسب القيامُ إلى زيدٍ) ولا تقول: (انتسب زيدٌ إلى القيامِ)،

وتقول: (القيامُ منتسِبٌ وزيدٌ منتسَبٌ إليه)، وإذا بنيتَ الصفةَ مِن المتعدي قلت: (القيامُ منسوبٌ إليه) و(زيدٌ منسوبٌ إليه)، كل ذلك يرشدك إلى ما ذكرنا.

فإن قلت: كما أنَّ مجموع الفعل والفاعل نحو: (قام زيدٌ) مستفادٌ منه نسبةٌ غيرُ مستقلةٍ وطرفان، صارَتْ النسبةُ آلةً لتعرُّف حالهما كذلك الصفة نحو: «قائمٌ» يستفاد منه ذات ما والقيام ونسبة بينهما -هي آلة بملاحظتهما-، فلِمَ جاز كونُ الصفةِ محكوماً عليها ومحكوماً بها دون الفعل؟

أجيب: بأنَّ النسبةَ في الفعل نسبةٌ تامةٌ منفردةٌ بنفسها لا ترتبط بغيرها أصلاً، والمقصود الأصلي من العبارة إفادة تلك النسبة فلا يمكن أنْ يؤول أحد طرفيها قطعاً.

وأمَّا الصفة فالنسبة المعتبرة فيها نسبة تقييديَّة غير تامة لا تقتضي انفراد المعنى من غيره وعدم ارتباطها به، وأيضاً ليست النسبةُ مقصودةً أصليَّةً مِنَ العبارةِ، فلذلك جاز أَنْ يلاحظ فيها تارةً جانب الذات فيجعل محكوماً عليها وتارةً جانب الوصف كـ«القيام» فيجعل محكوماً بها، وأمَّا النسبة المعتبرة فيها فلا تصلح للحكم عليها ولا الحكم بها لا وحدها ولا مع غيرها؛ لعدم استقلالها.

فإن قلت: ما ذكره من (أنَّ مجموع الفعل وفاعله لا يصلح أنْ يكون محكوماً به) ينافي ما ذكره النحاة من (أنَّ المسندَ في قولك: «زيد قام أبوه» هو الجملة الفعلية)!

أجيب: بأنَّ المتصوَّر ههنا حكمان، أحدهما: بأنَّ أبا زيدٍ قائمٌ، والثاني: أنَّ زيداً قائمُ الأبِ، ولا شكَّ أنَّ هذين الحكمين ليسا بمفهومين صريحاً

من هذا الكلام بل المقصود الأصلي أحدهما والآخر يفهم التزاماً، **فإنْ** كان المقصود هو الأول فـ«زيدٌ» في هذا الكلام باعتبار مفهومه الصريح ليس محكوماً عليه ولا محكوماً به حقيقةً بل هو قيدٌ متعلق به المحكوم عليه، **وإن** كان المقصود الثاني - كما هو الظاهر - فلا حكم صريحاً بين القيام والأب، بل الأب قيد للمسند - الذي هو القيام -؛ إذ به يتم مسنداً إلى زيدٍ، ألا تراك لو قلت: (قام أبو زيدٍ) وأوقعت النسبةَ بينهما لم يرتبط بغيره أصلاً، فلو كان معنى «قام أبوه» أيضاً ذلك لم يرتبط بـ«زيد» أصلاً ولم يقع خبراً عنه، ومِنْ ثَمَّ تسمع من النحاة يقولون: «قام أبوه» جملةٌ وليس بكلام؛ وذلك لتجريده عن إيقاع النسبة بين طرفيه بقرينة ذِكْرِ «زيد» مقدَّماً وإيرادِ الضميرِ الدَّال على إرادةِ الارتباط الذي يستحيل وجوده مع الإيقاع.

تمت